



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة المالية

الدورة الثالثة بعد المائتين

روما، 10-14 مارس/آذار 2025

معلومات محدثة إضافية عن خطة العمل بشأن معالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة حول
استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
(JIU/REP/2023/5)

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

المدير العام المساعد، ومديرة مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية

الهاتف: +39 06570 52298

البريد الإلكتروني: FAO-UN-JIU@fao.org

الموجز

- ◀ يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" عشر توصيات رسمية، أربع منها موجهة إلى الإدارة وست إلى المجلس، فضلاً عن 34 توصية غير رسمية.
- ◀ واستعرض كلٌّ من لجنة المالية في دورتها الثانية بعد المائتين التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 والمجلس في دورته السادسة والسبعين بعد المائة التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2024، الوثيقة CL 176/13 بعنوان معلومات محدّثة عن تنفيذ التوصيات ومسودة خطة العمل الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة: استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5).
- ◀ وتستجيب هذه الوثيقة لطلب لجنة المالية النظر في معلومات محدّثة إضافية عن خطة عمل تنفيذ جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة ضمن النطاق المقبول في دورتها التي من المقرّر عقدها في مارس/آذار 2025.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ إنّ لجنة المالية مدعوّة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات المحدّثة الإضافية عن خطة العمل الواردة في هذه الوثيقة.

مسودة المشورة

إنّ اللجنة:

- ◀ رحّبت بالمعلومات المحدّثة الإضافية المقدّمة بشأن معالجة التوصيات الرسمية وغير الرسمية؛
- ◀ وأحاطت علماً بالتوصيات التي تناولتها وثائق منفصلة عُرضت على لجنة المالية، بالإضافة إلى الوثائق المقدّمة في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027؛
- ◀ وتطلّعت إلى النظر في معلومات محدّثة إضافية في دورة مقبلة.

مقدمة

- 1- يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5)"¹ عشر توصيات رسمية، أربع منها موجهة إلى الإدارة وست إلى المجلس، فضلاً عن 34 توصية غير رسمية. وتم تقديم ردّ الإدارة وملاحظاتها بشأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة في الوثيقة CL 175/14 Sup.1.
- 2- وبناءً على التوجيهات التي صدرت عن المجلس في دورته الخامسة والسبعين بعد المائة (10-14 يونيو/حزيران 2024)،² عقد الرئيس المستقل للمجلس ثلاث مشاورات غير رسمية خلال الفترة بين سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني 2024. وناقش المجلس في دورته السادسة والسبعين بعد المائة مسودة خطة العمل المعروضة في الوثيقة CL 176/13³.
- 3- وبناءً على طلب لجنة المالية في دورتها الثانية بعد المائتين التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، تقدّم هذه الوثيقة معلومات محدّثة إضافية عن خطة العمل. وترد التوصيات غير الرسمية التي تناولتها الوثيقة CL 176/13 في المرفق 1. وترد الملاحظات والتوجيهات التي صدرت عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها الحادية والعشرين بعد المائة والمجلس في دورته السادسة والسبعين بعد المائة أدناه، ويتم إدراجها في خطة العمل، حسب الاقتضاء.

التوجيهات الصادرة عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية - الدورة الحادية والعشرون بعد المائة

(28-30 أكتوبر/تشرين الأول 2024)⁴

- 4- إنّ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية:
- (أ) "لاحظت أنه تترتب أو يمكن أن تترتب آثار قانونية على العديد من توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
- (ب) [..] أكّدت وجود مجموعة متنوعة من الخيارات لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ضمن النطاق المقبول، من دون أن يقتضي ذلك بالضرورة إدخال تعديلات على النصوص الأساسية. ولاحظت أيضاً أن طريقة التنفيذ ذات الصلة سوف تسترشد بجملة أمور من ضمنها جوهر القرار المتخذ بشأن كل توصية والأدوار والمسؤوليات التي حددها النصوص الأساسية.
- (ج) [..] شجعت الأعضاء على أخذ الوثائق المعروضة على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في الحسبان في مداولاتهم ضمن الأجهزة الرئاسية وسائر المناقشات، وأبدت استعدادها لمواصلة إسداء المشورة بشأن الجوانب الدستورية والقانونية المتصلة بهذه المسألة، طبقاً لولايتها.

¹ الوثيقة CL 175/14.

² الفقرة 25 (ل) من الوثيقة CL 175/REP.

³ الوثيقة CL 176/13 بعنوان معلومات محدّثة عن تنفيذ التوصيات ومسودة خطة العمل الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة: استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5).

⁴ الفقرات من 21 إلى 25 من الوثيقة CL 176/11.

التوجيهات الصادرة عن لجنة المالية - الدورة الثانية بعد المائتين

(11-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2024)⁵

5- إن لجنة المالية:

- (أ) رَحِّبَت بالمعلومات المَحْدَثَة المتاحة بشأن تنفيذ التوصيات ومخطة العمل بشأن جميع التوصيات الرسمية وغير الرسمية، بناءً على طلب المجلس؛
- (ب) وشجَّعت الإدارة على إطلاع الأعضاء كافة على معلومات محدَّثة عن حالة التوصيات؛
- (ج) وتطلَّعت إلى النظر في معلومات محدَّثة إضافية في دورتها المقرر عقدها في شهر مارس/آذار 2025.

التوجيهات الصادرة عن المجلس - الدورة السادسة والسبعون بعد المائة

(2-6 ديسمبر/كانون الأول 2024)⁶

6- إن المجلس:

- (أ) أثني على الوثيقة التي قدمت خطة عمل لتناول جميع التوصيات الرسمية وغير الرسمية والتي عبَّرت عن المناقشات التي جرت في المجلس ولجانه في دورات ربيع عام 2024؛
- (ب) وأثني على المشاورات غير الرسمية مع جميع الأعضاء التي عقدها الرئيس المستقل للمجلس؛
- (ج) ورَحِّبَت بالمعلومات المَحْدَثَة عن تنفيذ التوصيات ومخطة العمل بالنسبة إلى جميع التوصيات الرسمية وغير الرسمية، بالاستناد إلى ردِّ الإدارة وملاحظاتها بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة: استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (JIU/REP/2023/5)؛
- (د) وفي ما يتعلق بالتوصية 3، أكَّدها مجدداً موافقته على مبدأ ضرورة تحديد وظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية الواردة في دليل الإجراءات الإدارية، ومسؤولياتها وإجراءاتها التشغيلية، تحديداً واضحاً وتحديثها، حيثما تقتضي الحاجة، مع مراعاة توجيهات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها الحادية والعشرين بعد المائة؛
- (هـ) وطلب من الإدارة استعراض ميثاق مكتب التقييم وميثاق مكتب المفتش العام بغية تأكيد مواءمة هذين الميثاقين مع أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة؛ وإعطاء معلومات محدَّثة للأجهزة الرئاسية المختصة؛ وإعطاء معلومات محدَّثة أولية خلال الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس؛
- (و) وأخذ علماً بمناقشة هذا البند في إطار لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها في أكتوبر/تشرين الأول 2024 ولجنة المالية في دورتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛
- (ز) وطلب الحصول على معلومات محدَّثة بشكل منتظم في دورات لاحقة من دورات المجلس، من خلال لجان المجلس.

⁵ الفقرتان 28 و29 من الوثيقة CL 176/10.

⁶ الفقرة 36 من الوثيقة CL 176/REP.

استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
معلومات محدّثة عن حالة التقدّم المحرز في معالجة التوصيات الرسمية ضمن النطاق المقبول

توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (رسمية)	ردّ إدارة المنظمة وملاحظاتها (CL 175/14 SUP.1)	تعليقات المجلس، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية	الملاحظات والتعليقات	تمت معالجتها	قيد الإنجاز	جارية
<p>التوصية 1</p> <p>ينبغي للمدير العام أن يضمن، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2024، توافق الترتيبات التعاقدية لرئيسي مكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم مع أفضل الممارسات، من أجل تعزيز استقلالهما.</p>	<p>تمت الموافقة عليها</p> <p>يتم تعيين مسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم لمدة محددة بما يتماشى مع اختصاصات كلٍ منهما.</p> <p>وبالنسبة إلى مسؤول الشؤون الأخلاقية، فإنّ مدة التعيين المحددة هي سنتان مع إمكانية تمديدتها لمدة أقصاها سبع سنوات. ولا يضطلع مسؤول الشؤون الأخلاقية بأي وظيفة أخرى في المنظمة وليس مؤهلاً لأي تعيين آخر في المنظمة خلال تأدية وظيفته كمسؤول للشؤون الأخلاقية، أو بعد انتهاء هذا التعيين.</p> <p>ويتولى أمين المظالم مهام منصبه لمدة خمس سنوات، مع إمكانية التجديد لولاية إضافية واحدة. ولا يكون أمين المظالم مؤهلاً لأي وظيفة أخرى في المنظمة بعد إتمام ولايته.</p> <p>وستقوم المنظمة بمراجعة هذه الترتيبات التعاقدية لضمان مواءمتها مع أفضل الممارسات.</p>	<p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024):</p> <p>25- (ج) رحّب برد الإدارة على التوصيات الرسمية الأربع الموجهة إليها (التوصيات 1، و2، و6 و9) وتطلّع إلى تنفيذها بالقدر المقبول وضمن الأطر الزمنية المقترحة؛</p>	<p>تندرج المناقشة الفنية حول هذا الموضوع ضمن اختصاصات لجنة المالية. وسيتم توفير معلومات محدّثة عن الترتيبات التعاقدية لمسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم في التقرير السنوي عن الموارد البشرية لعام 2024 (الوثيقة FC 203/9).</p>	<p>●</p>	<p>●</p> <p>مارس/آذار 2025</p>	<p>●</p>
<p>التوصية 2</p> <p>ينبغي للمدير العام أن يضمن قيام مكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم بوضع مؤشرات أداء رئيسية تُحدد النتائج بصورة أفضل في سياق تقديم المشروع المقبل للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية في عام 2025.</p>	<p>تمت الموافقة عليها</p> <p>ترحّب الإدارة بالتوصية التي تقضي بإدراج مؤشرات أداء رئيسية لمكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم في إطار النتائج. وسيتم إعداد هذه المؤشرات واقتراحها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2026-2029 التي ستعرض على المؤتمر في عام 2025.</p>	<p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024):</p> <p>25- (ج) رحّب برد الإدارة على التوصيات الرسمية الأربع الموجهة إليها (التوصيات 1، و2، و6 و9) وتطلّع إلى تنفيذها بالقدر المقبول وضمن الأطر الزمنية المقترحة؛</p>	<p>يجري حالياً وضع مؤشرات أداء رئيسية لمكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم وسيتم إدراجها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2026-2029 التي ستعرض على المؤتمر في عام 2025 (الوثيقة C 2025/3).</p>	<p>●</p>	<p>●</p> <p>مارس/آذار 2025</p>	<p>●</p>

ديسمبر/كانون الأول 2025			بناءً على التوجيهات الصادرة عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس، سيتم تحديث وظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية ومسؤولياتها وإجراءاتها التشغيلية، المدرجة في دليل التعليمات الإدارية وتوضيحها بشكل أكبر، حسب الاقتضاء. ومن المتوقع استكمال الأنشطة في ديسمبر/كانون الأول 2025.	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (د) رَحَّبَ بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (هـ) وبالنسبة إلى التوصية 3، اتفق مع مبدأ ضرورة تحديد وظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية، ومسؤولياتها وأساليب عملها تحديداً جيداً وتحديثها، وتطلع إلى إيجاد حلٍّ واقعي ومناسب لتنفيذها على أن تجري مناقشته بقدر أكبر ضمن مشاورات غير رسمية مع الأعضاء كافة؛ إنّ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (الوثيقة CL 176/10، أكتوبر/تشرين الأول 2024): 24- [...] أكدت وجود مجموعة متنوعة من الخيارات لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ضمن النطاق المقبول، من دون أن يقتضي ذلك بالضرورة إدخال تعديلات على النصوص الأساسية. ولاحظت أيضاً أن طريقة التنفيذ ذات الصلة سوف تسترشد بمجمل أمور من ضمنها جوهر القرار المتخذ بشأن كل توصية والأدوار والمسؤوليات التي حددها النصوص الأساسية إنّ المجلس (الوثيقة CL 176/REP، ديسمبر/كانون الأول 2024): 36- (د) في ما يتعلق بالتوصية 3، أكّد مجدداً موافقته على مبدأ ضرورة تحديد وظائف المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية الواردة في دليل الإجراءات الإدارية، ومسؤولياتها وإجراءاتها التشغيلية، تحديداً واضحاً وتحديثها، حيثما تقتضي الحاجة، مع مراعاة توجيهات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها الحادية والعشرين بعد المائة؛	ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة بشكل عام، تصف الوثائق التأسيسية لمنظمات منظومة الأمم المتحدة وظائف هذه المنظمات وولايتها، واختصاصات أجهزتها الرئاسية وولايتها، وسلطات رئيسها التنفيذي، والواجبات والمسؤوليات الشاملة للأعضاء والمسؤولين فيها. وتُستكمل هذه العناصر الأساسية عادةً بصكوك إجرائية وغيرها من الصكوك لضمان النهوض بالولاية الدستورية بطريقة متسقة مع وضع المنظمة والغرض منها. وتقتصر التعديلات التي يتم إدخالها على الصكوك التأسيسية على المسائل التي لا تخضع لاستعراض وتعديل منتظمين. وبالتالي، فبالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة، يتم تعديل النصوص الأساسية بشكل غير منتظم و فقط بعد دراسة شاملة ومتأنية من جانب أعضاء الأجهزة الرئاسية. وفي المقابل، يُبقي الأعضاء في المنظمة الترتيبات والهياكل التشغيلية الرامية إلى تنفيذ ولاية المنظمة قيد الاستعراض، ما يسمح بإدخال تعديلات على التصميم والوظائف من أجل دعم التنفيذ الأمثل. وتُظهر السجلات على مر السنين تطوراً منتظماً في تقسيم العمل بين المقر الرئيسي والمكاتب اللامركزية، وتغييراً في الأدوار والمسؤوليات بهدف ضمان أن تكون مصممةً بأفضل طريقة لمواجهة التحديات الجديدة، وتلبية الاحتياجات المؤسسية، واحتياجات كل إقليم وألوياته بالنسبة إلى المكاتب اللامركزية. وتماشياً مع ذلك، لا تأتي النصوص الأساسية على ذكر وظائف وحدات المنظمة ومسؤولياتها، سواء في المقر الرئيسي أو المكاتب اللامركزية. وبدلاً من ذلك، تنص النصوص الأساسية على أن تنظر الأجهزة الرئاسية المناسبة في اقتراحات المدير العام المتعلقة بالهيكل العام للخدمات الإدارية والفنية في المنظمة. ⁷ وإنّ الإطار الحالي القائم بموجب النصوص الأساسية يسمح للأعضاء برصد عمل المكاتب اللامركزية والنظر فيما إذا كانت وظائفها ومسؤولياتها ملائمة للغرض. وبشكل خاص، وافق المؤتمر في قراره 2008/1 على الأدوار والمسؤوليات المعدلة للمكاتب اللامركزية في سياق خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة. ⁸ وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر، في سياق تنفيذ خطة العمل الفورية، نظر في قراره 2009/4 بشكل خاص في أدوار ومسؤوليات المكاتب اللامركزية، بما في ذلك المكاتب الإقليمية، وصادق على تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة بهذا الشأن. ⁹ وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ خطة العمل الفورية ولجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة لم توصيا بتغيير النصوص الأساسية المتعلقة بتحديد أدوار ومسؤوليات المكاتب	التوصية 3 ينبغي لمجلس منظمة الأغذية والزراعة أن يُقدم إلى مؤتمر المنظمة، في دورته الرابعة والأربعين، مقترحاً بشأن التغييرات المطلوب إدخالها على الأجزاء ذات الصلة من النصوص الأساسية في ما يتعلق بمهام المكاتب اللامركزية ومسؤولياتها.
----------------------------	--	--	--	--	--	---

⁷ انظر مثلاً الفقرة 3(ي) من المادة 24، والفقرة 7(ص) من المادة 27، والفقرة 3 من المادة 40 من اللائحة العامة للمنظمة.

⁸ انظر خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة، الصفحات من 31 إلى 33 من المرفق هاء بالوثيقة C 2008/REP.

⁹ انظر الصفحتين 19 و20 من المرفق دال بالوثيقة C 2009/REP.

				<p>الإقليمية ولا أي وحدة إدارية أخرى في المنظمة، وذلك على الرغم من التعديلات العديدة التي تدخلها على النصوص الأساسية.</p> <p>وإنّ المجلس، إذ وضع في اعتباره مشورة لجانه والمؤتمرات الإقليمية، واصل استعراض أدوار ووظائف المكاتب اللامركزية، بما في ذلك المكاتب الإقليمية.¹⁰ ولذلك، يطلع الأعضاء بدورهم في مجال الحوكمة بفعالية في هذا السياق ويمكنهم الاستجابة بطريقة مرنة للأولويات والتحديات الجديدة.</p> <p>أما بالنسبة إلى الأنشطة الفنية للمكاتب اللامركزية، فيقوم مكتب التقييم باستعراضها بصورة دورية ويرفع تقارير بشأنها إلى الأعضاء.¹¹</p> <p>وفي ضوء ما سبق، قد يرغب المجلس، عند اتخاذه قرارًا بشأن قبول هذه التوصية أو رفضها، في النظر في الهدف المتوخى من تعديل النصوص الأساسية في ما يتعلق بوظائف المكاتب اللامركزية ومسؤولياتها.</p>
	● مارس/آذار 2025	تؤكد الإدارة على أهمية مواصلة ترسيخ برنامج العمل والميزانية في مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. وسيتم تقديم التفاصيل الإضافية لدعم تعزيز النقاش وعملية صنع القرار المقترحة بموجب التوصية 4 في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027 (الوثيقة C 2025/3).	إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (د) رحب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (و) وبالنسبة إلى التوصيتين 4 و5، طلب من الإدارة إتاحة التفاصيل الإضافية المقترحة في الإصدار المقبل من برنامج العمل والميزانية لدعم تعزيز النقاش وعملية صنع القرار، مع التشديد في الوقت عينه على أهمية أن يظلّ برنامج العمل والميزانية مترسّخًا في مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج؛	<p>ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة</p> <p>تشير الإدارة إلى أن المعلومات الإضافية المذكورة أعلاه هي "مدخلات" بطبيعتها، وفي حين تقف على أهبة الاستعداد لتوفير المزيد من المدخلات المفصلة بناءً على طلب المجلس لمساعدته في مداولته بشأن الميزانية، مثلًا في جدول بشأن الميزانية حسب فئة الإنفاق أو بشأن توزيع الوظائف حسب الرتبة، فإنها تذكر بأن الممارسة المتبعة خلال الجزء الأكبر من العقدتين الأخيرين قد شهدت تحوّلًا من نهج قائم على المدخلات إلى نهج قائم على النتائج. وتماشياً مع ذلك، حصلت مع مرور الوقت تغييرات تدريجية في عرض ميزانية المنظمة ذلك أن هذه الأخيرة واصلت جهودها الرامية إلى دمج ثقافة النتائج بشكل أفضل في عملها بالتشاور الكامل مع الأجهزة الرئاسية.</p> <p>ومنذ عام 2004، تتابع المنظمة باهتمام تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي توفر توجيهات لتنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج بشكل فعال في هيئات منظومة الأمم المتحدة. ولوحظ منذ البداية أنه ليس من السهل التغلّب على التوترات الكامنة في الانتقال من المدخلات والمخرجات إلى النواتج وأن ذلك يتطلب تغييرًا في ثقافة هيئات الأمم المتحدة وأجهزة الإشراف التابعة لها. وأشارت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها الأولي لعام 2004 بشأن هذا الموضوع إلى أنه "[...] بالرغم من أن الأجهزة التشريعية للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة قد أقرت بشكل عام التحوّل إلى نهج قائم على النتائج، اعتبرت الدول الأعضاء في الكثير من الحالات أنه من الصعب تحويل تركيزها من العملية السابقة المدفوعة بالمدخلات إلى وضع البرامج والميزانية بالاستناد إلى النتائج والنواتج، الأمر الذي يجعل من</p>

¹⁰ انظر مثلًا الفقرات من 17 إلى 22 من الوثيقة CL 144/REP بشأن "هيكل المكاتب اللامركزية وطريقة عملها"؛ والفقرتين 15 و16 من الوثيقة CL 153/REP؛ والوثيقة CL 153/14 Rev.1؛ والفقرتين 18 و19 من الوثيقة CL 154/REP؛ والوثيقة CL 154/6 Rev.1؛ والفقرة 11(ب) من الوثيقة CL 156/REP؛ والفقرة 40 من الوثيقة CL 174/REP.

¹¹ انظر مثلًا الوثيقة PC 134/4 بعنوان خطة عمل عمليات التقييم للفترة 2022-2025 - تحديث.

				<p>الصعب أحياناً على الأمانات، وحتى على أجهزة الإشراف، أن تكتيف أساليب عملها بطريقة كفؤة مع النهج القائم على النتائج".¹² وأعادت وحدة التفتيش المشتركة التأكيد على الحاجة إلى إحداث تغيير في الثقافة في تقريرها لعام 2006.¹³</p> <p>وفي الإطار المرجعي لنظام الإدارة المستندة إلى النتائج الذي أصدرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2017، اقترحت الوحدة أن يتمثل أحد مؤشرات الأداء المستخدمة في تقييم مرحلة تطوّر الإدارة المستندة إلى النتائج في "تخصيص الموارد بحسب النواتج وربطها بتوفير الأموال على سبيل الأولوية للبرامج/المشاريع بالاستناد إلى مستويات مساهمتها المتوقعة في الأهداف الاستراتيجية ولتحسين الأثر والاستدامة".¹⁴</p> <p>ومن هذا المنطلق، بذلت المنظمة جهوداً لتحويل ثقافتها بشكل تدريجي لكي تعكس التغيرات المناسبة التي يتم إدخالها على وثائق البرمجة والإبلاغ التي تصدرها، وعلى العمليات والهياكل والمسائلة الداخلية، من أجل تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج بمزيد من الفعالية.</p>	
	<p>● مارس/آذار 2025</p>		<p>تؤكد الإدارة على أهمية مواصلة ترسيخ برنامج العمل والميزانية في مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. وسيتم تقديم التفاصيل الإضافية لدعم تعزيز النقاش وعملية صنع القرار المقترحة بموجب التوصية 4 في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027 (الوثيقة C/2025/3).</p>	<p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024):</p> <p>25- (د) رحب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛</p> <p>25- (و) وبالنسبة إلى التوصيتين 4 و5، طلب من الإدارة إتاحة التفاصيل الإضافية المقترحة في الإصدار المقبل من برنامج العمل والميزانية لدعم تعزيز النقاش وعملية صنع القرار، مع التشديد في الوقت عينه على أهمية أن يظلّ برنامج العمل والميزانية مترسّخاً في مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج؛</p>	<p>التوصية 5</p> <p>ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة</p> <p>تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لتوفير معلومات إضافية في برنامج العمل والميزانية حسبما يراه المجلس مناسباً، وتذكّر في الوقت نفسه بأنها تعرض على كل دورة من دورات المؤتمر وثيقة برنامج العمل والميزانية وتقرير تنفيذ البرامج في فترة السنتين الذي يعدّ وثيقة المساءلة الرئيسية على المستوى العالمي في المنظمة ويوفر معلومات عن الأداء الفعلي خلال فترة السنتين السابقة المشار إليها أعلاه.</p> <p>ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام، عند تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027، أن يُدرج في جداول الميزانية، وكذلك في الجداول المرفقة بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية (أي في الملحق الأول المتعلق بإطار النتائج المحدث)، عموداً إضافياً يبين الأداء الفعلي خلال فترة السنتين أو في السنة السابقة التي تتوافر عنها هذه المعلومات.</p>

¹² الفقرة 23 من التقرير JIU/REP/2004/6 بعنوان "تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج في منظمات الأمم المتحدة / الجزء الأول / سلسلة التقارير عن الإدارة من أجل النتائج في منظومة الأمم المتحدة".

¹³ الفقرة 11 من التقرير JIU/REP/2006/6 بعنوان "الإدارة المستندة إلى النتائج في الأمم المتحدة في سياق عملية الإصلاح".

¹⁴ الملحق بالتقرير JIU/NOTE/2017/1 بعنوان "الإدارة المستندة إلى النتائج في منظومة الأمم المتحدة: النموذج العالمي للأثر للإدارة المستندة إلى النتائج"، الصفحة 95.

<p>● مارس/آذار 2025</p>		<p>ستقوم الإدارة بإدراج معلومات في برنامج العمل والميزانية لفترة 2026-2027 (الوثيقة C 2025/3) تتعلق بمعدلات الشغور وعامل انقضاء الوقت الذي يُعدّ أداة الميزانية الرامية إلى خفض الاعتمادات المخصصة في الميزانية للوظائف الثابتة في البرنامج العادي من أجل مراعاة آثار الشواغر.</p>	<p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (ج) رَحَّب برد الإدارة على التوصيات الرسمية الأربع الموجهة إليها (التوصيات 1، و2، و6 و9) وتطلّع إلى تنفيذها بالقدر المقبول وضمن الأطر الزمنية المقترحة؛</p>	<p>تمت الموافقة عليها جزئياً يستند برنامج العمل والميزانية الذي قدّمه المدير العام إلى إطار قائم على النتائج ويتضمن تحديداً كمياً للتكاليف الناشئة عن جميع النتائج بما يتماشى مع النصوص الأساسية.¹⁵ ويعدّ هذا النهج القائم على النتائج لوضع الميزانية - والذي طبقه المؤتمر في إطار الإصلاحات التي أجريت بموجب خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة - أساسياً ومن غير المتوقع تغييره. ومع ذلك، يسرّ الإدارة التوسّع في المعلومات التي تدرجها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027 في ما يتعلّق بمعدلات الشغور وعامل انقضاء الوقت¹⁶ - وهو أداة من أدوات الميزانية ترمي إلى خفض الاعتمادات المخصصة في الميزانية للوظائف الثابتة في البرنامج العادي من أجل مراعاة آثار الشواغر. وتتماشى المنهجية المتبعة مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 1994 عن دوران الموظفين والتأخير في عملية التعيين (عامل انقضاء الوقت)¹⁷ الذي يوصي بأن تتم "المحافظة على الممارسة المطبقة منذ فترة طويلة في مجال عامل انقضاء الوقت باعتبارها أداة مفيدة تعكس ظاهرة طبيعية، بما يحقّ وفورات تحدث بصورة عرضية نتيجة ممارسات وقيود مختلفة في مجال التعيين: إنما لا ينبغي فرض هذا العامل كتعديل إلزامي للإجبار على حدوث تأخير في ملء الوظائف المدرجة في الميزانية على حساب البرنامج".</p>	<p>التوصية 6 ينبغي للمدير العام، في سياق تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027، أن يقترح، على سبيل التجربة، خيار الميزنة الكاملة أو الجزئية لمعدلات الشغور بالاستناد قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية.</p>
<p>● نوفمبر/تشرين الثاني 2025</p>		<p>ستقدّم الإدارة في دورة لجنة المالية المقرر عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 خيارات مقترحة لمعالجة مسألة النقص في التمويل الخاص بالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة بالتنسيق مع المنظمات الأخرى التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة.</p>	<p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (د) رَحَّب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (ز) وبالنسبة إلى التوصية 7، أشار إلى أنّ تمويل الالتزامات السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في إطار التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة يتطلب حلاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، وطلب من الإدارة مواصلة الانخراط ضمن الآليات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بهذا الشأن، وإبقاء الأعضاء على بيّنة بصورة دورية من خلال لجنة المالية تبعاً لذلك؛</p>	<p>ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة يعدّ تمويل جزء من التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة انطلاقةً من رسوم المشاريع، نجحاً هاماً ويمكن استكشافه. ولكن الإدارة تشير إلى أن اقتراح فرض رسم رمزي موحد، مهما كان صغيراً، لاستكمال تمويل الالتزامات السابقة بعد انتهاء الخدمة في إطار التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة قد يكون غير مقبول بالنسبة إلى الجهات المانحة التي تقدّم مساهمات طوعية. وأظهرت التجربة أن الجهات المانحة تتقيّد بشكل صارم بالمبدأ المتمثل في ارتباط التكاليف المقيّدة على حساب المشاريع ارتباطاً مباشراً وواضحاً بالعمل المضطلع به. وتنظر لجنة المالية بالفعل في هذا الموضوع المهم المتعلّق بتمويل الالتزامات السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. ويتم تزويد لجنة المالية كل سنة بمعلومات محدّثة سنوية عن التقييم الاكتواري للالتزامات، وقدّمت الإدارة على مر السنين عدداً من الوثائق التي تحدد الخيارات المتاحة لمعالجة فجوة التمويل، كانت آخرها الوثيقة FC 191/4 التي عُرضت على اللجنة في دورتها الحادية والتسعين بعد المائة التي عقدت في مايو/أيار 2022. وطلبت لجنة المالية، في دورتها الثامنة والتسعين بعد المائة التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، "إلى الإدارة، بالعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها،</p>	<p>التوصية 7 ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام أن يُقدّم مقترحاً يدعو فيه إلى أن يُطبق بحلول نهاية عام 2024 رسم رمزي موحد على المساهمات الخارجة عن الميزانية (يتراوح على سبيل المثال بين 0.1 و0.5 في المائة من القيمة الإجمالية للمساهمات) لتكميل تمويل الالتزامات الصحية السابقة بعد انتهاء الخدمة في إطار</p>

¹⁵ الفقرة 1(ج) من القرار 2009/10.

¹⁶ انظر مثلاً الفقرات من 142 إلى 145 من الوثيقة C 2023/3. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن لجنة المالية أجرت في دورتها التي عقدت في مارس/آذار 2023 استعراضاً خاصاً لمنهجية عامل انقضاء الوقت والوفورات في الميزانية الناجمة عن تطبيق هذه المنهجية (الوثيقة FC 195/7 - مذكرة المعلومات 1).

¹⁷ الوثيقة JIU/REP/94/7.

			<p>إنّ لجنة المالية (الوثيقة FC 176/10، نوفمبر/تشرين الثاني 2024):</p> <p>8- (ج) أشارت، كما أُفيد عنه في دوراتها الماضية، إلى أن المستوى الإجمالي للعجز في الحساب العام يُعزى بالدرجة الأولى إلى الأعباء غير الممولة الخاصة بالتزامات المتعلقة بالموظفين وطلبت من الإدارة أن توافيها في دورتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، باقتراحات لخيارات مجدية، غير تلك القائمة على إعادة إرساء اشتراكات خاصة، لمعالجة مسألة النقص في التمويل الخاص بالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وذلك بالتنسيق مع سائر المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة</p>	<p>مواصلة استكشاف الخيارات الجديدة، غير تلك القائمة على إعادة إرساء اشتراكات خاصة، لمعالجة مسألة النقص في التمويل الخاص بالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وذلك بالتنسيق مع سائر المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة من أجل تقديم عرض ملموس للجنة في أقرب وقت ممكن¹⁸. وعُرضت معلومات محدّثة عن التقدّم المحرز في هذا الاستعراض على لجنة المالية في دورتها التاسعة والتسعين بعد المائة في مايو/أيار 2024،¹⁹ على أن تُعرض وثيقة إضافية عن الخيارات المتاحة وأثرها على نسبة التمويل على اللجنة في دورتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.</p> <p>وقد يرغب المجلس في التماس توجيهات مفصّلة من لجنة المالية في ما يتعلّق بالأثر الذي يمكن أن يحدثه النهج المقترح على قيمة التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة غير الممولة وفي إدراج ذلك في مجموعة الخيارات التي سيتم عرضها على لجنة المالية لكي تنظر فيها بناءً على طلبها المشار إليه أعلاه. وتقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعم لجنة المالية والمجلس في هذا الصدد.</p>	<p>التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة التي تراكمت بالفعل من خلال الاشتراكات المقررة والفوائد المستحقة عليها.</p>
<p>● مارس/آذار 2025</p>		<p>ستستمر معالجة هذه المسألة في التقارير الدورية المتعلقة بالموارد البشرية التي يتم رفعها إلى لجنة المالية.</p>	<p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024):</p> <p>25- (د) رحّب بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛</p> <p>25- (ح) ودعم الإدارة من أجل معالجة التوصية 8، وطلب من الإدارة اتخاذ إجراءات محددة لخفض معدلات الوظائف الشاغرة وتسريع عمليات التعيين، وتطلّع إلى تلقي معلومات محدّثة بهذا الصدد خلال الدورة العادية المقبلة للجنة المالية؛</p>	<p>ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة</p> <p>في حال وافق المجلس على هذه التوصية، تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعمه ودعم لجانته المعنية في هذا الصدد.</p>	<p>التوصية 8</p> <p>ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام أن يُنفذ تدابير محددة لخفض معدلات الشغور وتسريع وتيرة عمليات التعيين من دون المساس بنوعية المرشحين، وأن يُقدم تقريراً عن أثر هذه التدابير في موعد لا يتجاوز عام 2025.</p>

¹⁸ الفقرة 9(ج) من الوثيقة CL 174/9.

¹⁹ الوثيقة FC 199/4.

<p>ديسمبر/كانون الأول 2025</p>			<p>قامت لجنة الإشراف الاستشارية باستعراض إدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة وتقديم المشورة الفنية بشأنها، وقامت على وجه الخصوص باستعراض إعداد خارطة طريق لإدارة المخاطر في المنظمة. وستقوم اللجنة باستعراض نسخة محدثة في الفصل الأول من عام 2025، وكما طلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين بعد المائة، سيتم تقديم خطة عمل إلى المجلس، من خلال لجنتي المالية والبرنامج، بحلول نهاية عام 2025.</p>	<p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (ج) رُحِبَ برد الإدارة على التوصيات الرسمية الأربع الموجهة إليها (التوصيات 1، و2، و6 و9) وتطلّع إلى تنفيذها بالقدر المقبول وضمن الأطر الزمنية المقترحة؛ 25- (ط) واتفق مع التوصية 9، وطلب من الإدارة إعداد خطة عمل تشير إلى الأدوار والمسؤوليات في تصميم هذه العمليات وتنفيذها ورصدها، وعرضها على المجلس من خلال لجنتي المالية والبرنامج، بحلول نهاية سنة 2025؛</p>	<p>تمت الموافقة عليها وضعت المنظمة برنامجًا يهدف إلى تعزيز عمليات إدارة المخاطر المؤسسية، وتم إحراز تقدّم كبير بفضل تعميم إدارة المخاطر في جميع وحدات المقر الرئيسي والمكاتب اللامركزية ووضع إطار للحوكمة يشمل عقد اجتماعات منتظمة للقيادة الرئيسية بشأن المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر. ومن المقرر القيام بخطوات إضافية في عامي 2024 و2025 مع التركيز على مواصلة تحسين إطار إدارة المخاطر وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر في المنظمة من خلال التدريب والدعم والرصد وتحسين التوجيهات والأدوات الداعمة. وسيتم عرض خطة عمل تتضمن الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة على المجلس من خلال لجنة المالية ولجنة البرنامج بحلول نهاية عام 2025.</p>	<p>التوصية 9 ينبغي للمدير العام أن يُعزز تصميم عمليات إدارة المخاطر المؤسسية وأنشطة الرصد وفعاليتها في المنظمة، مثل رصد البرامج وتقييمها، على أن يبدأ ذلك بخطة عمل تُقدم إلى المجلس بحلول نهاية عام 2025، من خلال دورة مشتركة بين لجنة المالية ولجنة البرنامج، تبين بوضوح الأدوار والمسؤوليات في تصميم هذه العمليات وتنفيذها ورصدها.</p>
<p>ديسمبر/كانون الأول 2026</p>			<p>ستتم مشاركة الاستنتاجات والرؤى المستمدة من هذا التقييم مع لجان المجلس في عام 2025.</p>	<p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 175/REP، يونيو/حزيران 2024): 25- (د) رُحِبَ بملاحظات الإدارة بشأن التوصيات الرسمية الست الموجهة إلى المجلس (التوصيات 3، و4، و5، و7، و8 و10) بهدف دعمه في البت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها؛ 25- (ي) واستعرض التوصية 10 بشأن الحاجة إلى استعراض ميثاق مكتب التقييم وميثاق مكتب المفتش العام لغرض تأكيد أنّ هذين الميثاقين يتواءمان مع أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة، وطلب عقد المزيد من المشاورات غير الرسمية، بالإضافة إلى مداولات ضمن الأجهزة الرئاسية المختصة، وطلب من الإدارة إعطاء أول تحديث خلال الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس؛ إنّ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (الوثيقة CL 176/11، أكتوبر/تشرين الأول 2024):</p>	<p>ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة في حال وافق المجلس على هذه التوصية، تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعم الأجهزة الرئاسية المعنية من أجل استعراض ميثاق مكتب المفتش العام ومكتب التقييم من أجل تعزيز استقلالهما التنظيمي، وعلاقتهما مع الأجهزة الرئاسية (مثل التسلسل الإداري الذي يربطهما بالمجلس، وتفويض السلطة، ودور المجلس في الموافقة على الميزانيات) ولجان الإدارة (مثل لجنة التقييم الداخلي) وصلتها بلجنة الإشراف الاستشارية، التي</p>	<p>التوصية 10 ينبغي للمجلس أن يستعرض، بحلول نهاية عام 2026، ميثاق مكتب المفتش العام ومكتب التقييم من أجل تعزيز استقلالهما التنظيمي، وعلاقتهما مع الأجهزة الرئاسية (مثل التسلسل الإداري الذي يربطهما بالمجلس، وتفويض السلطة، ودور المجلس في الموافقة على الميزانيات) ولجان الإدارة (مثل لجنة التقييم الداخلي) وصلتها بلجنة الإشراف الاستشارية، التي</p>

				<p>24- [...] أكدت وجود مجموعة متنوعة من الخيارات لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ضمن النطاق المقبول، من دون أن يقتضي ذلك بالضرورة إدخال تعديلات على النصوص الأساسية. ولاحظت أيضاً أن طريقة التنفيذ ذات الصلة سوف تسترشد بجملة أمور من ضمنها جوهر القرار المتخذ بشأن كل توصية والأدوار والمسؤوليات التي حددتها النصوص الأساسية.</p> <p>إنّ المجلس (الوثيقة CL 176/REP، ديسمبر/كانون الأول 2024):</p> <p>36- (هـ) طلب من الإدارة استعراض ميثاق مكتب التقييم وميثاق مكتب المفتش العام بغية تأكيد مواءمة هذين الميثاقين مع أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة؛ وإعطاء معلومات محدّثة للأجهزة الرئاسية المختصة؛ وإعطاء معلومات محدّثة أوليّة خلال الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس.</p>		<p>تقدم المشورة إلى كل من الإدارة والأجهزة الرئاسية.</p>
--	--	--	--	--	--	--

استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
معلومات محدّثة عن حالة التقدّم المحرز في معالجة التوصيات غير الرسمية

قسم الاستعراض	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	تمت معالجتها	قيد الإنجاز	● جارية
الحكومة والقيادة	-1	بينما يُسلّم المفتشون بحق الدول الأعضاء في اختيار مرشحيها، فإنهم يحثون مجلس منظمة الأغذية والزراعة على تشجيعها على تقديم تفاصيل عن مؤهلات المرشحين إلى لجان المجلس وبذل كل جهد ممكن لتقديم مرشحين من ذوي الخبرة ذات الصلة، وفقاً للنصوص الأساسية (انظر الفقرة 29).	●		
	-2	يوصي المفتشون بشدة المدير العام بأن يُجري استعراضاً للدليل الإداري لكي يُجسّد التغييرات التي تُنفذها المنظمة (انظر الفقرة 32).			● ديسمبر/كانون الأول 2025
	-3	يُشجع المفتشون المجلس على النظر في إمكانية توسيع نطاق استعراض الإطار الاستراتيجي لعام 2025 لكي يشمل تقييمًا يتناول طرق العمل الجديدة (انظر الفقرة 33).		● مارس/آذار 2025	

قسم الاستعراض	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	تمت معالجتها	قيد الإنجاز	جارية
الهيكل التنظيمي	-6 يقترح المفتشون مواصلة النظر في زيادة تفويض السلطة إلى المكاتب الإقليمية حالما تُقدّم تأكيدات بأن المهام يمكن أداؤها في الوقت مناسب، وبأقل قدرٍ من المخاطر، وبمساءلة كاملة، ووفقًا لضوابط داخلية مناسبة (انظر الفقرة 65).	تم تطبيق تفويض السلطة الخاصة بالمشتريات على المستويين الإقليمي والقطري في المنظمة على المكاتب اللامركزية والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية التابعة للمنظمة كافةً اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2025. وتجرى حاليًا عمليات مراجعة القسم 502 من دليل الإجراءات الإدارية ومن المتوقع استكمالها بحلول نهاية يناير/كانون الثاني 2025. وبالإضافة إلى زيادة تفويض السلطة، وتماشياً مع عملية إضفاء الطابع اللامركزي والقرار الذي يقضي بتمكين المكاتب الإقليمية في ما يتعلق بالمشتريات، يجري إنشاء لجنة مشتريات إقليمية في كل مكتب إقليمي لتؤدي دورًا مشاهجًا لدور لجنة المشتريات في المقر الرئيسي من أجل استعراض الحالات الاستثنائية. ومن المتوقع استكمال الأنشطة في الفصل الأول من عام 2025. ويجري العمل أيضًا على تنفيذ آلية لتعديل تفويض السلطة بالاستناد إلى نتائج تقييم المخاطر/القدرات في كل مكتب لامركزي. ومن المتوقع استكمال الأنشطة في الفصل الثالث من عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل شعبة الموارد البشرية اقتراح تفويض ملائم ومناسب للمسائل المتعلقة بالموارد البشرية إلى المكاتب الإقليمية، وخاصة في سياق الاستمرار في وضع واستعراض السياسات المتعلقة بالموارد البشرية، وستدعم الإدارة تنقيح أي قواعد بعد صدور قرار في مجال السياسات بشأن تفويض السلطة.	●	ديسمبر/كانون الأول 2025	
إدارة الميزانية والشؤون المالية	-8 يُشجّع المفتشون المدير العام على النظر في إضافة مؤشر أداء رئيسي ثانٍ للنتائج 2-10، في سياق تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027، من أجل توفير تقييم أشمل وأكثر دقة لإدارة الموارد المالية (انظر الفقرة 98).	يجري العمل على وضع مؤشر أداء رئيسي لتوفير تقييم أشمل وأكثر دقة لإدارة الموارد المالية، وسيتم إدراجه في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2026-2029 التي ستعرض على المؤتمر في عام 2025.	●	مارس/آذار 2025	
	-9 يُشجّع المفتشون المجلس على أن يُبقي على نظام تقسيم الأنصبه المقررة قيد الاستعراض، وأن يقوم، في سياق برامج العمل والميزانيات المقبلة، بتقييم جدوى مواصلة تلقي الاشتراكات المدفوعة باليورو من خلال موقع خارج منطقة اليورو (انظر الفقرة 102).	ترغب المنظمة في التشديد على أنه لا توجد فوائد واضحة لتنفيذ هذه التوصية (من الجوانب المتعلقة بالعمل، والتكاليف، والمخاطر، والكفاءة، وغيرها). وبشكل خاص، فإن تحصيل الاشتراكات المدفوعة باليورو في بلد من خارج منطقة اليورو يعني ضمناً وجوب تغيير الحسابات مع جميع الجهات المانحة وزيادة ما يرتبط بذلك من احتمال ارتكاب أخطاء في تحويل الأموال. واتفقت الإدارة على عدم تنفيذ هذه التوصية.	●		

قسم الاستعراض	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	تمت معالجتها	قيد الإنجاز	جارية
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	-10 يوصي المفتشون بشدة المجلس بأن يكفل باستمرار تولى الدول الأعضاء ملكية جميع التحسينات ذات الصلة بسياسات الموارد البشرية، بما يشمل الموافقة على الآثار المالية المترتبة عليها وأن يلتزم، عند الاقتضاء، تأكيدات من لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن التقيّد بمعايير النظام الموحد للأمم المتحدة (أي في ما يتعلق بتصنيف الوظائف) (انظر الفقرة 113).	ستستمر شعبة الموارد البشرية في إبقاء المجلس على علم بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية ليست مكلفة بتقديم تأكيدات بشأن (أو التحقق من) تقيّد أي منظمة تشارك في النظام الموحد للأمم المتحدة ووافقت على نظامه الأساسي، بمعايير هذا النظام. وتمثل ولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية في "تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة"، وليس في تأدية دور آلية الامتثال أو التحقق. وإضافة إلى ذلك، لا تخضع منظمة الأغذية والزراعة مبدئياً لسلطة أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، إلا بقدر ما تكون أجهزتها الرئاسية قد وافقت على هذه السلطة. وتعتبر الإدارة أنه قد تمت معالجة هذه التوصية.	●		
	-11 يلاحظ المفتشون ما تحقق من تقدم خلال السنوات الأخيرة في مجال تحسين العلاقات بين الموظفين والإدارة من خلال التفاعل مع اتحادات الموظفين، ويثقون في أن هذا النهج سيستمر، ولذلك فإنهم يشجعون المدير العام على التعجيل بالنظر في طلبات اتحادات الموظفين المعترف بها لتمكينها من تمثيل مزيد من فئات و/أو مجموعات الموظفين، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في موعد لا يتجاوز عام 2025 في سياق التقرير السنوي عن الموارد البشرية (انظر الفقرة 114).	تُجرى بشكل منتظم مناقشات مع الجهازين الممثلين للموظفين في اللجنة الاستشارية بين الموظفين والإدارة (SMCC). وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن التقدّم المحرز في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2024 الذي سيرفع إلى لجنة المالية في دورتها المزمع عقدها في ربيع عام 2025 (الوثيقة FC 203/9).		● مارس/آذار 2025	
-18	لاحظ المفتشون، أثناء زيارتهم لمركز الخدمات المشتركة، أن المكتب يتسم بجودة تنظيمه وحسن إدارته وكفاءته وفعاليته؛ ويشجعون المدير العام على أن يفكر في مدى كفاية الموارد المخصصة للمركز من أجل زيادة تعزيز مستوى الامتياز ورضا العملاء (انظر الفقرة 136).	سيجري النظر في إعادة تخصيص الموارد في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027 (الوثيقة C 2025/3)، تماشياً مع توجيهات الأجهزة الرئاسية.		● مارس/آذار 2025	
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	-19 يقترح المفتشون أن تضع منظمة الأغذية والزراعة مبررات وخطة قوية لتحقيق المنافع تُحدد فيها المزايا التي ستتحقق من خلال تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المنظمة في غضون مدة زمنية محددة، وأن تقدّمها إلى المجلس كجزء من عملية صنع القرار (انظر الفقرة 152).	سيتم وضع مبررات قوية قبل إجراء أي تغييرات كبيرة في نظام تخطيط الموارد في المنظمة. وستقدّم معلومات محدّثة إلى لجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.			● نوفمبر/تشرين الثاني 2025

قسم الاستعراض	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	تمت معالجتها	● قيد الإنجاز	● جارية
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	-22 يُشجّع المفتشون الإدارة العليا لمنظمة الأغذية والزراعة على استعراض الهيكل العام ومحتوى بيان الضوابط الداخلية لكي يشمل، ضمن جملة أمور أخرى، إشارة أوضح إلى سياسة المساءلة وإلى تقارير مراجعة الحسابات الصادرة خلال السنة والمصنفة بأنها "بحاجة إلى تحسين كبير" (انظر الفقرة 156).	تم استعراض بيان الضوابط الداخلية في عام 2024 لزيادة التركيز على القضايا التي تم تحديدها في ما يخص الضوابط وعلى العمل الجاري أو المزمع القيام به لمعالجتها. وينطوي تحديد القضايا على إجراء استعراض كامل لجميع تقارير المراجعة الصادرة خلال السنة المعنية وجميع توصيات المراجعة المعلقة التي تنطوي على مخاطر عالية - خطط عمل الإدارة. وسيتم إدراج إشارات أوضح إلى سياسة المساءلة في بيان الضوابط الداخلية لعام 2024. ومن المتوقع استكمال الأنشطة في 31 مارس/آذار 2025.	●	● مارس/آذار 2025	
	-23 يقترح المفتشون أن تضع وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات مؤشرات أداء رئيسية إضافية تتيح للجنة الإشراف الاستشارية ولجنة المالية الاستناد إلى معلومات موضوعية في تقييمهما مدى كفاية ميزانية الوظيفة. ومن الأهمية بمكان إدماج تخصيص الموارد مع التخطيط القائم على المخاطر لتحديد المخاطر التي ستبقى من دون معالجة بسبب عدم كفاية الموارد (انظر الفقرة 161).	توفر منهجية تخطيط المراجعة القائمة على المخاطر التي يعتمدها مكتب المفتش العام بالفعل إمكانية إظهار الفجوة في الموارد بين عمليات مراجعة الحسابات التي يجب الاضطلاع بها وبين الموارد المتاحة. ولكن مكتب المفتش العام سينظر في الطريقة التي يمكن بها إظهار هذه الفجوة بشكل أفضل في التقارير التي سيرفعها في المستقبل إلى لجنة الإشراف الاستشارية ولجنة المالية، وذلك بدءًا من التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2025 الذي سيصدر في ربيع عام 2026، بعد وضع وإقرار خطة عمل مكتب المفتش العام لفترة السنتين 2026-2027.			● مايو/أيار 2026
	-24 يقترح المفتشون أن يُقسم التقرير السنوي للمفتش العام النفقات الفعلية بين المراجعة الداخلية والتحقيقات لأنها لا تُسجل حاليًا لكل وظيفة على حدة. وسيساعد ذلك مؤتمر المنظمة على تقييم مدى كفاية الميزانية المخصصة لأنشطة مكتب المفتش العام المختلفة للغاية (انظر الفقرة 162).	تم الإبلاغ بالفعل عن تفاصيل النفقات الإجمالية لمكتب المفتش العام من حيث التحقيقات، والمراجعة، والتكاليف المشتركة، بالنسب المئوية في التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2023. ولكن مكتب المفتش العام يعتمد تقديم تحليل أكثر شمولًا للتقسيم حسب بنود الميزانية في تقاريره المستقبلية، وذلك بدءًا من التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2024 الذي سيصدر في ربيع عام 2025.		● مارس/آذار 2025	
	-25 يُشجّع المفتشون المجلس على أن ينظر، بدعم من لجنة المالية، في تعزيز استقلال المفتش العام ومسؤولياته المتعلقة بتقديم التقارير إلى كل من لجنة المالية والمجلس نظرًا إلى أن المفتش العام يُقدم تقاريره حاليًا فقط إلى المدير العام المسؤول عن إعداد تقييم أدائه، مع مدخلات من لجنة الإشراف الاستشارية (انظر الفقرة 164).	تندرج المناقشة الفنية حول هذا الموضوع ضمن اختصاصات لجنة الإشراف الاستشارية ولجنة المالية. وستقدّم لجنة الإشراف الاستشارية ملاحظاتها في تقريرها السنوي لعام 2024 إلى المدير العام ولجنة المالية (الوثيقة FC 203/12).		● مارس/آذار 2025	● مدخلات لجنة الإشراف الاستشارية
	-26 يقترح المفتشون أن يستعرض مكتب التقييم هيكل تقريره السنوي وأن يُدرج معلومات أوضح عن عمليات التقييم الإلزامية مقابل عمليات التقييم التقديرية ومزيدًا من الشفافية بشأن مصادر تمويل كلٍ منها (انظر الفقرة 167).	يقوم مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة حاليًا بمراجعة نُهج في إعداد التقارير المالية، لا سيما لإدراج معلومات أوضح بشأن عمليات التقييم الإلزامية مقابل عمليات التقييم التقديرية ومصادر التمويل. وسيعرض مكتب التقييم هذا النهج الجديد بدءًا من تقرير تقييم البرامج لعام 2025.		●	

قسم الاستعراض	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	تمت معالجتها	● قيد الإنجاز	● جارية
إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف	27- يقترح المفتشون أن تُدرج في جميع الوثائق المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم، وأن يعمل مكتب التقييم ومكتب المفتش العام معًا لبلورة رؤية موحدة للمجالات التي بحاجة إلى تحسين حسب الموضوع أو الإدارة أو المكتب أو، على الأقل، تقديم المعلومات بطريقة متسقة، من أجل تيسير الحوار مع الأجهزة الرئاسية ومساعدتها على فهم المخاطر القائمة (انظر الفقرة 169).	يناقش مكتب المفتش العام ومكتب التقييم حاليًا كيفية دمج المواضيع المشتركة المنبثقة عن عمليات المراجعة والتقييم، ورفع التقارير بشأنها إلى الأجهزة الرئاسية. ومن المتوقع استكمال هذا العمل في ربيع عام 2026.			● مايو/أيار 2026
	28- يقترح المفتشون النظر في تغيير اسم مكتب التقييم لتمييز تقاريره عن التقارير الصادرة عن الإدارات الأخرى في منظمة الأغذية والزراعة (انظر الفقرة 172).	سيعالج مكتب التقييم هذه التوصية كجزء من التقييم الشامل للتوصيات الذي سيتم تقديمه إلى لجنة البرنامج في ربيع عام 2025 (الوثيقة PC 140/3).		● مارس/آذار 2025	
	30- يُشجّع المفتشون بقوة مكتب المفتش العام ومكتب التقييم على العمل معًا، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير السرية الملاءمة، في استعراض تصميم وفعالية جميع قنوات الاتصال القائمة المتاحة للأفراد المتضررين لتقديم تعقيباتهم أو الإبلاغ عن أي مخالفات، ومناقشة النتائج في اجتماع مشترك للجنة المالية ولجنة البرنامج (انظر الفقرة 175).	ناقش مكتب المفتش العام ومكتب التقييم، واتفقا مبدئيًا على إجراء استعراض مشترك أو منسق لآليات الإبلاغ عن الشكاوى ومعالجتها في المنظمة في عام 2026.			● ديسمبر/كانون الأول 2026
	32- يوصي المفتشون بشدة الجهاز المعني بأن يُعدل النصوص الأساسية لوضع حدود مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي (انظر الفقرة 180).	يحتاج الأعضاء إلى اتخاذ قرار بشأن السياسات (توصية تقدّمها لجنة المالية عادةً إلى المجلس) قبل تقديم اقتراح نصي إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية تحضيرًا لمشروع قرار يحال إلى المجلس ويتخذ المؤتمر قرارًا نهائيًا بشأنه بموجب المادة 15 من اللائحة المالية. وقد تنظر لجنة المالية في تناول هذه التوصية بالنقاش في ضوء مناقشتها للوثيقة FC 203/16 بعنوان تعيين المراجع الخارجي للفترة 2026-2031.			●
	33- يودّ المفتشون أن يقترحوا على المجلس إجراء تغيير في هيكل التقرير المرحلي لمراجع الحسابات الخارجي لكي يشمل معلومات عن مستوى المخاطر الناشئة عن التوصيات المعلقة، وتجميع التوصيات المعلقة حسب العملية أو الموضوع أو المخاطر، لتيسير الحوار مع الأجهزة الرئاسية والوظائف الإشرافية الأخرى (انظر الفقرة 181).	قد تنظر لجنة المالية في مناقشة هذه التوصية في ضوء مناقشتها للوثيقة FC 203/16 بعنوان تعيين المراجع الخارجي للفترة 2026-2031.			●
	34- يقترح المفتشون استعراض جميع الوثائق الرئيسية المتعلقة بالحوكمة والمساءلة في منظمة الأغذية والزراعة للتأكد من أنها تُعبّر عن أحكام الاتفاق المبرم بين المنظمة ووحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك دور وحدة التفتيش المشتركة، وأن تكون عملية قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومناقشتها ورصد تنفيذها واضحة وأن يوافق عليها المجلس وأن تكون متماشية مع توصيات الاستعراض الذي لا يزال جاريًا بشأن قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها (انظر الفقرة 184).	ناقشت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية هذه التوصية في الوثيقة CCLM 121/5.	●		

المرفق 1: التوصيات غير الرسمية التي عاجلتها إدارة منظمة الأغذية والزراعة والمقدمة في الوثيقة CL 176/13

قسم الاستعراض	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	تمت معالجتها	قيد الإنجاز	جارية
الهيكلة التنظيمي	4- يُشجّع المفتشون المدير العام على تحديد أسماء واضحة للوظائف، وخصوصاً ما يتعلق منها بالقيادة الرئيسية وإدراجها في الهيكل التنظيمي (انظر الفقرة 57).	يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للهيكل التنظيمي، الذي صادق عليه المؤتمر في يونيو/حزيران 2021، في دعم قيام منظمة ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله، ومرنة، وقادرة على الاستجابة، وكفؤة، ومبتكرة، وتعمل بطريقة متسقة بعيداً عن التوقع، وتفرضي إلى "منظمة واحدة للأغذية والزراعة". ويهيئ النهج المتسق والنموذجي الذي يتبعه هذا الهيكل فرصاً للتعاون داخل المنظمة ويبيّن على ميزات النسبية للعمل مع منظمات أخرى خارج المنظمة. ويشكّل نواب المدير العام الثلاثة، ورئيس الخبراء الاقتصاديين، ورئيس العلماء، فريق قيادة موحد يعمل بطريقة مشتركة بين القطاعات وشاملة لدعم المدير العام في جميع مجالات ولاية المنظمة. وإن كلّ نائب من نواب المدير العام وكل رئيس مسؤول عن الإشراف على وحدات معيّنة (التسلسل الإداري ألف) ويتحمّل مسؤوليات إشرافية بديلة محددة (التسلسل الإداري باء) بما يساهم في تقديم الدعم والاستعاضة عن الشخص الأساسي عند الحاجة. ويجري استعراض التسلسل الإداري بصورة منتظمة وإدخال التعديلات عليه لضمان أكبر ميزة نسبية لكل عضو من أعضاء القيادة الرئيسية. ويتم تحديد القيادة الرئيسية بشكل واضح في الهيكل التنظيمي.	●		
	5- يبحث المفتشون المدير العام على أن يفكر في مدى كفاية الموارد المخصصة للمكاتب المناسبة من أجل تنفيذ خطة العمل المتفق عليها استجابة لعملية "مراجعة هيكل حوكمة المكاتب الميدانية وقدرتها" على النحو السليم، ويشجّعون المجلس على متابعة تنفيذ الخطة سنوياً (انظر الفقرة 63).	في ما يتعلّق بمدى كفاية الموارد، تتبع الإدارة توجيهات المجلس (الفقرة 24(هـ) من الوثيقة CL 175/REP) الذي "أيد عدم تأثر الميزانية بإجراء التعديلات في المكاتب القطرية والمحافظات في الوقت نفسه على القدرة الفنية في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية".	●		
إدارة الميزانية والشؤون المالية	7- يرى المفتشون أن على المدير العام أن يواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المراعاة الكاملة، في العلاقات مع الجهات المانحة، لمبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات والاسترداد الكامل لتكاليف الدعم المتعلقة بجميع المشاريع الممولة من المساهمات الطوعية (انظر الفقرة 96).	يجري اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة. وتم تقديم معلومات محدّثة عن استرداد تكاليف الدعم إلى لجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 (الوثيقة FC 202/5).	●		
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	12- يبحث المفتشون المدير العام على استكشاف جدوى استئناف استخدام قوائم المرشحين المؤهلين مسبقاً للتعيين بعملية التعيين (انظر الفقرة 123).	يجري اتخاذ تدابير مختلفة أخرى ودراساتها لتسريع الأطر الزمنية للتعيين وملء جميع الوظائف الشاغرة، مع المحافظة في الوقت نفسه على الشفافية في عملية الاختيار والتعيين من خلال العملية التنافسية التي تخضع لها جميع الوظائف الشاغرة. وستبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علمٍ بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن التدابير المحددة التي ترمي إلى خفض معدلات الوظائف الشاغرة وتسريع عمليات التعيين في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2024 (انظر التوصية الرسمية 8).	●		

قسم الاستعراض	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)	الملاحظات والتعليقات	تمت معالجتها	● قيد الإنجاز	● جارية
الشؤون الإدارية والموارد البشرية	13- يُشجّع المفتشون المدير العام على استخدام تصنيفات المرشحين الموصى بهم من الأفرقة ذات الصلة، للتعبيل بعملية البت في التعيين (انظر الفقرة 124).	ستبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علم بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن التدابير المحددة التي ترمي إلى خفض معدلات الوظائف الشاغرة وتسريع عمليات التعيين في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2024 (انظر التوصية الرسمية 8).	●		
	14- يُشجّع المفتشون أيضاً المدير العام على النظر في تعزيز شفافية عمل أفرقة التوظيف عن طريق تشكيلها من خلال أعضاء مستقلين ترشّحهم - قدر المستطاع - اتحادات الموظفين المعترف بها في المنظمة (انظر الفقرة 125).	ستبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علم بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن التدابير المحددة التي ترمي إلى خفض معدلات الوظائف الشاغرة وتسريع عمليات التعيين في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2024 (انظر التوصية الرسمية 8).	●		
	15- يقترح المفتشون أن ينظر المدير العام أيضاً، عند وضع سياسة جديدة للتنقل، في استكشاف خيار تعزيز التنقل الطوعي (انظر الفقرة 129).	ستبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علم بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن التنقل/التنقل الطوعي في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2025. ويتم تشجيع التنقل الطوعي من خلال التطوير الوظيفي والسياسة الجديدة الخاصة بالتعيين المؤقت للتطوير الوظيفي.	●		
	16- يلاحظ المفتشون أن ممثلي اتحادات الموظفين المعترف بها في منظمة الأغذية والزراعة يؤكدون قيمة الخطط الشخصية المرفقة باستمارات التقييم ويُشجّعون على مواصلة استخدامها (انظر الفقرة 133).	تواصل المنظمة التشديد على استخدام خطط التطوير الشخصي التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من نظام تقييم وإدارة الأداء في المنظمة. وتوضع خطط التطوير في بداية دورة الأداء، ويتم استعراض التقدم المحرز في منتصف السنة، ويجري تقييم الإنجازات ضمن تقييم نهاية السنة الذي يجريه نظام تقييم وإدارة الأداء. وتقدّم شعبة الموارد البشرية دعماً مستمراً للموظفين والمديرين لوضع خطط شخصية كجزء من عملية نظام تقييم وإدارة الأداء.	●		
	17- أحاط المفتشون علماً باقتراح قُدّم أثناء المقابلات التي أجريت حول السبل والوسائل التي يمكن اتباعها في التحول نحو تقييم أكثر موضوعية للأداء، ويُشجّعون المدير العام على أن يضع، على سبيل التجربة، حدوداً لعدد عمليات تقييم الأداء التي تحصل على تقدير "يتجاوز التوقعات" (على سبيل المثال، 20 في المائة من كل وحدة تنظيمية) وأن يُقدم تقريراً عن النتائج إلى المجلس في موعد لا يتجاوز عام 2025 في سياق التقرير السنوي عن الموارد البشرية (انظر الفقرة 134).	ستبقي شعبة الموارد البشرية المجلس على علم بالتطورات والتحسينات التي تطرأ على سياسات الموارد البشرية من خلال رفع تقارير منتظمة بشأن الموارد البشرية إلى لجنة المالية. وسيتم تقديم معلومات محدّثة عن إدارة الأداء في التقرير السنوي عن الموارد البشرية 2025.		● مارس/آذار 2025	
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	20- يرى المفتشون أن على منظمة الأغذية والزراعة أن تقتدي بكيانات الأمم المتحدة المماثلة التي نفذت على مراحل تخطيط الموارد المؤسسية حسب النظام أو وحدة العمل أو الموقع - أو حسب مجموعة منها (انظر الفقرة 153).	ستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى الاستفادة من خبرة كيانات الأمم المتحدة المماثلة.	●		

● جارية	● قيد الإنجاز	● تمت معالجتها	الملاحظات والتعليقات	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (غير رسمية)		قسم الاستعراض
		●	أصدر مكتب المفتش العام مؤخرًا تقرير المراجعة الذي أعده بشأن إطار المساءلة في المنظمة. واستخدم مكتب المفتش العام في تقييمه لحالة إطار المساءلة في المنظمة، 24 مقياسًا اقترحت وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها الأخير لأطر المساءلة في منظمات منظومة الأمم المتحدة. وقام مكتب المفتش العام بتكييف المقاييس لتناسب خصيصًا مع السياق التنظيمي في منظمة الأغذية والزراعة، عند الاقتضاء. وإن موجز التقرير متاح للعموم ويمكن للأعضاء أن يطلبوا من المفتش العام نسخة من التقرير الكامل.	يُشيد المفتشون بالإدارة العليا لمنظمة الأغذية والزراعة لامتلاكها إطارًا رصنيًا للمساءلة، ويؤكدون من جديد أهمية مواصلة هذا الإطار مع الممارسات الجيدة المحددة في الإطار المرجعي المحدث للمساءلة في وحدة التفتيش المشتركة (انظر الفقرة 155).	-21	إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والإشراف
		●	سيستمر المجلس في الاطلاع على التطورات والتحسينات التي تطرأ على السياسات المتعلقة بالنزاهة في سياق التقارير ذات الصلة، بما في ذلك التقرير السنوي عن سياسات وعمليات وإجراءات المنظمة للوقاية من التحرش والتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتقارير السنوية للمفتش العام ومكتب الشؤون الأخلاقية. وعلاوةً على ذلك، تخضع السياسات المتعلقة بالنزاهة لمشاورات مع شبكة النزاهة التي تشمل الخدمات الصحية.	يُشجع المفتشون منظمة الأغذية والزراعة على مواصلة معالجة السياسات والإجراءات المتعلقة بالنزاهة بطريقة متعددة التخصصات، وتعزيز مشاركة مستشاري الموظفين، الذين قد يكونون قادرين على المساهمة في تحديد المسائل الشاملة من خلال تقاريرهم المنتظمة، وتقديم أفكار تُساعد على فهم الاتجاهات الأوسع نطاقًا من دون الإخلال بالسرية أو تقويض الثقة في الوظيفة (انظر الفقرة 174).	-29	
		●	تضمن التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لسنة 2023 بالفعل رسومًا بيانية بشأن الشكاوى الواردة حسب المصدر والنوع. وتتضمن التقارير السنوية بالفعل موجزًا عن نتائج التحقيقات (تقارير التحقيق الصادرة) والإجراءات التأديبية أو الإدارية التي اتخذتها المنظمة. وسيقدم مكتب المفتش العام في التقارير المستقبلية، جدولًا تفصيليًا بالتقارير الصادرة حسب النوع.	يودّ المفتشون التوصية بأن يتضمن القسم المتعلق بالتحقيقات في التقرير السنوي للمفتش العام أيضًا معلومات عن نوع الادعاءات حسب مصدرها. ويودّ المفتشون أيضًا اقتراح تقديم معلومات إضافية، حسب المصدر والنوع، من الادعاءات الأولى إلى النتيجة النهائية، حسبما تُقرره إدارة الموارد البشرية و/أو المدير العام و/أو المحاكم أو السلطات المحلية، عند الاقتضاء، إلى المجلس أو الاجتماع المشترك للجنة المالية ولجنة البرنامج، لأن ذلك سيساعد في زيادة فهم المشاكل التي تواجهها المنظمة وتيسير إجراء مناقشات مستنيرة مع الدول الأعضاء (انظر الفقرة 176).	-31	